

قرار مجلس الأمن 1907 ضد اريتريا

حيثياته وخلفياته وإشكالياته وأبعاده

بعلم: د.احمد حسن دطي



الفصل الثاني – الحلقة العاشرة

الأجندـة الأثيوبـية في الصومـال

تهدف أجندـة الحكومة الأثيوبـية كما نوهـنا أـلـى تمزيـق الصومـال عـلـى هـيـئة كـانـتونـات لـكـونـه يـشـكـل خـطـرا عـلـى الـامـن الـقـومـي الأـثـيـوبـي إـذ مـا بـقـى مـوـحـدا وـمـتـمـاسـكا. فـفـي الوـثـيقـة الأـثـيـوبـيـة المـنشـورـة في 7 يـوـنـيـو 2000 في جـرـيـدة "الـرـيبـورـتر" بلورـت أجـنـدـتها للـصـومـال المـقـسـم والمـمزـق الـذـي تـرـيـدـه. فـجـاءـ في الـورـقة: أـولـا: "انـ الدـوـلـةـ المـرـكـزـيـةـ الصـومـالـيـةـ لمـ يـعـدـ يـتـحـمـسـ لـهـاـ سـوـىـ قـلـةـ قـلـيـلةـ منـ الصـومـالـيـينـ العـادـيـينـ".

ثـانـياـ : " تـكـمـنـ أـولـويـاتـ السـيـاسـةـ الأـثـيـوبـيـةـ الصـومـالـيـةـ فـيـ تـأـسـيـسـ:

- 1 - دـوـلـةـ اـرـضـ الصـومـالـ فـيـ الشـمـالـ.
- 2 - دـوـلـةـ الـبـونـتـ لـانـدـ فـيـ شـمـالـ شـرـقـ الـبـلـادـ.
- 3 - دـوـلـةـ الـهـوـيـةـ لـانـدـ فـيـ الشـرـقـ.
- 4 - دـوـلـةـ الرـحـنـاوـيـنـ فـيـ الـوـسـطـ.
- 5 - دـوـلـةـ الـأـوـغـادـيـنـ فـيـ الـجـنـوبـ." [122]

هذه الورقة التي تكشف حقيقة السياسة الأثيوبية في الصومال لا تحترم الدستور الأثيوبي ذاته، لكونه وفي مادته ينص على "احترام سيادة الدول وعلى " عدم التدخل في في شؤون الدول الأخرى " ، وتشكل خرقا فادحا لكل الأعراف والقوانين الدولية وانتهاكا صارخا لكل مواثيق المنظمات الإقليمية والقارية والدولية الآتية:

1- ميثاق الإيغاد

2 - ميثاق الاتحاد الإفريقي.

3 - ميثاق جامعة الدول العربية.

4 - ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

5 - ميثاق مجموعة دول عدم الانحياز.

6 - ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

ولا يفهم من ذلك بان الحكومة الأثيوبية الحالية بدأت الاهتمام بالصومال منذ كشف أثيوبيا علنا عن سياستها في الصومال عام 2000 ، بدليل ان القوات الأثيوبية اخترقت السيادة الوطنية الصومالية، في عام 1992 بحجة محاربة وحدات "الاتحاد الإسلامي" الصومالي ، ثم حاولت ان تفصل مستقبل الصومال على مقاس طموحاتها التوسعية، فاستغلت حسن ظن منظمة الإيغاد الإقليمية ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك اللتين فوضتا الحكومة الأثيوبية في مؤتمر قمة رؤسائهما في مصر عام 1993 بتنظيم اجتماعات المصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية، فعقد أول الاجتماع في عام 1993 ومني بالفشل، ثم اجتماع ثان في عام 1994 اخفق هو الآخر في إحلال السلام، وتلاه اجتماع آخر في عام 1997 ولم ينجح في تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية. ويعزى فشل الحكومة الأثيوبية في انجاز أي اتفاق بين قادة الفصائل الصومالية الى خمسة أسباب جوهيرية وهي:

1 - عدم معرفة الحكومة الأثيوبية، وتحديدا قيادتها التجراوية بحقيقة وأبعاد الأزمة الصومالية حينذاك.

2 - عدم ثقة العديد من الأطراف الصومالية في الوسيط الأثيوبي المعرف لدى عشر الصوماليين بعدهائه التاريخ للصومال بلدا وشعبا.

3 - انحياز الوسيط الأثيوبي لفصائل بعينها دون أخرى.

4 - عدم وجود رغبة حقيقة لدى الحكومة الأثيوبية في نجاح اجتماعات المصالحة، لكونها لا تزيد بالأساس صومالا موحدا ومستقرا.

5 - توظيف أثيوبيا الفرصة التاريخية التي قدمت إليها في طبق من ذهب لكي تساهم في عملية المصالحة الصومالية بغية طي العداءات والأحقاد والمرارات التاريخية بين البلدين، لبث الفتنة وزرع الخلافات بين الجبهات الصومالية، فعليه لا غرابة إذا ما خرجت الفصائل الصومالية من حصيلة تلك الاجتماعات التي عقدتها في أثيوبيا أكثر خلافا وانقساما وتشذبا.

الدور الأثيوبي السلبي في الصومال

بناء على أجندتها الرامية الى تمزيق الصومال على هيئة كانتونات أو لاندات، قامت الحكومة الأثيوبية بنهج سياسة تقويض مبادرات إخراج الصومال من أزمته، وطرح مبادرات مضادة، ودعم أمراء الحرب والسلطة من الصوماليين بالسلاح والأموال. فالحكومة الأثيوبية تسعى جاهدة لصياغة مستقبل الصومال وبما يحقق أجندتها الخاصة والتي لا تختلف راديكاليًا عن الأجندة الأمريكية، بدليل:

1 - بعد إخفاق مؤتمرات المصالحة الصومالية التي رتبها وشرف عليها نظام ملس زيناوي باذلا جهوداً جهيدة للعوامل التي ذكرت آنفاً، عمدت الحكومة الأثيوبية على تبني سياسة إفشال كل مبادرات حل الأزمة الصومالية التي تخرج عن سيطرتها باعتبارها تريد أن تكون لها اليد العليا في كل ما يخص ترتيب البيت الداخلي الصومالي. وفي هذا الصدد كتب د.أحمد إبراهيم محمود " وفدت أثيوبيا بقوة ضد اتفاقات المصالحة المختلفة التي جرت على الساحة الصومالية، بدءاً من إعلان القاهرة - مارس 1994 - واتفاق القاهرة - ديسمبر 1997 - واتفاق جيبوتي - 2000 - "[123]

2 - لم تحترم الحكومة الأثيوبية قرار مجلس الأمن رقم 733 الصادر في 23 يناير 1992 والناص على " الحظر العام الشامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال"[124] ، بالعكس فإنها درجت في تزويد أمراء الحرب والكيانات الانفصالية وغير الانفصالية في الصومال بمختلف أنواع الأسلحة خدمة لأجندتها الرامية لتقويض عملية إعادة بناء الصومال الموحد المستقر. ففي تقرير رفع إلى مجلس الأمن في 3 يوليو 2002 من قبل " فريق الرصد " ، كشف فيه بان أثيوبيا ترسل إلى الصومال شحنات أسلحة خفيفة وثقيلة إلى الصومال، ومع ذلك لم يتخد مجلس الأمن أي إجراء، بل انه لم يصدر أي قرار ضد أثيوبيا. [125]

وان " فريق رصد الصومال وارتريا " في تقريره الذي رفعه إلى مجلس الامن في 10 مارس 2010 جاء فيه " يظل اليمن أهم سوق سلاح تجاري للصومال، وأثيوبيا هي الدولة الرئيسية التي تدمي الصومال بالأسلحة والذخيرة ". [126]

3 - بعد فرغ سياسي اجتاحت الصومال لزهاء عقد كامل، أي منذ سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري، توصل الصوماليون بجميع أطيافهم السياسية والقبلية في منتجع عرتا بجيبوتي في عام 2000 بحضور ومشاركة إفريقية وعربية وإسلامية وأوروبية وأممية، إلى تشكيل حكومة وطنية انتقالية، أوقدت شعلة أمل في قلوب الصوماليين التي اكتوت بصدمات الحرب الأهلية الكهربائية بين الإخوة - الأعداء. ولقد توفر لأول مرة للصوماليين المناخ السياسي الملائم لوضع لبنة نظام وطني يحتضن الجميع ولا يقصي أحد. هذا مما أثار حفيظة الحكومة الأثيوبية التي بادرت بترتيب اجتماع لأمراء الحرب بمدينة اوسا في مارس عام 2001، والذي تم prez عنة تشكيل " مجلس المصالحة والتجديد الصومالي " بغية إحباط الجهود الوطنية التي بدأت تبذلها حكومة الرئيس عبد القاسم صلال حسن، وعمدت على خرق الأرضي الصومالي عبر وحداتها العسكرية لزعزعة أركان الحكومة الصومالية الانتقالية، وقدمت الدعم للكيانات الانفصالية والكتوناتية في الصومال لاند وفي البونت لاند وفي جوبا

لاند وفي جنوب غرب الصومال. وبررت أثيوبيا سياستها العدوانية حيال الصومال بذرية محاربة الإرهاب.

4 - استغلت الحكومة الأثيوبية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتبني إدارة الرئيس جورج بوش الابن إستراتيجية محاربة "الإرهاب" لتضاعف من انتهاك السيادة الوطنية الصومالية عبر وحداتها العسكرية التي استباحت المدن والقرى الصومالية خلف غطاء ملاحقة ومحاربة عناصر إرهابية في الصومال.

ويذكر أن رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية السابقة، عبد القاسم صلاد حسن، أعرب عن استعداده لمحاربة الإرهاب في الصومال إذا كان حقاً موجوداً، ومع ذلك تدخلت أثيوبيا في شؤون الصومال الداخلية بدعمها العسكري والمالي لأمراء الحرب بغية إحباط مشروع الحكومة الصومالية الانتقالية الرامي لجمع شمل كل الأطراف الصومالية المتصارعة تحت سقف سياسي وطني واحد.

5 - لعبت أثيوبيا دوراً فعالاً في اجتماعات دوريت ونيروبي الماراثونية مع كل من كينيا والإدارة الأمريكية في تشكيل حكومة فيدرالية انتقالية صومالية ثانية الرئيس في عام 2004. فأسندت رئاسة الدولة إلى عبد الله يوسف ورئاسة الحكومة إلى علي محمد جيدي وكليهما يتمتعان بتأييد وثقة أديس أبابا ونيروبي وواشنطن الممسكين بخيوط اللعبة خلف خشبة المسرح السياسي الكوميدي - الدراميكي في ذات الآن، وان شر البلية ما يضحك! والمدهش في الأمر، ان الحكومة التي فصلت في دوريت ونيروبي على مقاس الدور المطلوب منها النهوض به في الساحة الصومالية على الورق على الأقل، لم تستطع مبارحة التراب الكيني إلا بعد إلحاد كيني وضغط أثيوبي في عام 2005، ليسقرا بها المقام في مدينة بيدوا القرية من الحدود الأثيوبية والبعيدة عن مقديشو تحت حماية ورعاية القوات الأثيوبية. وتم الحرص على إبعاد أو تهميش العناصر الوطنية الصومالية التي ترفض الوصاية الأثيوبية والكينية والأمريكية، والراغبة في إعادة بناء الصومال على قاعدة وطنية تضم الجميع ولا تقصي أحد.

6 - عندما أدركت الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية بعجز الحكومة الفيدرالية الصومالية التي تم تأسيسها في كينيا على لعب الدور المعد لها سلفاً، تفتقت عبقريتها بتأسيس تنظيم جديد من أمراء الحرب " في 18 فبراير 2006 تحت مظلة " تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب ". ومن مفارقات الأمور أن ذلك التنظيم ضم عدد من الوزراء في حكومة العقيد عبد الله يوسف. ولم يكن هدف الحقيقي من تأسيس " تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب "، إحلال السلام في الصومال، لأن هؤلاء أمراء الحرب يتحملون وبصورة أساسية ما آل إليه الصومال من مصير مجهول، وعليه فلا يمكن الركون إليهم لمعالجة الأزمة في ربوع الصومال وهم ما لهم من باع طويل في في تأججها ومصلحة في استمراريتها. ولم يعد يخفى على أحد بان الرئيس جورج بوش ورئيس وزراء أثيوبيا ملس زيناوي ، استخدما شعار " إحلال السلام ومحاربة الإرهاب " في محاولة لذر الرماد على العيون، فال مهمه الرئيسية التي كلف بها أمراء الحرب هي مقاتلة القوى السياسية الصومالية التي تعتبرها الإداره الأمريكية " إرهابية " من دون تقديم أدلة ثابتة ومقنعة. ومهما كان الأمر، فان رياح

مقيشو هبت بما لا تشهي سفن وابنطن وأديس أبابا ونيروبي، بسقوط العاصمة الصومالية في يونيو 2006 في أيدي قوات "المحاكم الإسلامية".

7 - استولت قوات "المحاكم الإسلامية" على مقيشو في يونيو عام 2006، وقضت على أمراء الحرب في العاصمة حيث كانوا يتقاتلون أحياءها ويبيتون الرعب والفوضى في أوساط سكانها، ويستنزفون ما تبقى من محلاتها التجارية بالابتزاز والخطف وفرض الضرائب، وغدت ظاهرة تجاذب الصوماليين معها تتضاعف ليس في مقيشو فقط، بل في جميع أنحاء الصومال. وشعرت الإدارة الأمريكية بخطورة بسط "المحاكم الإسلامية" نفوذها على الصومال، والحكومة الأثيوبية من ناحيتها أدركت بأن مشروع إعادة بناء الصومال على أساس إسلامي سينسف أجندتها الصومالية، فسارعت إثيوبيا وبإيعاد ودعم من الإدارة الأمريكية في غزو الصومال نهاراً جهاراً في 24 ديسمبر 2006، ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والأعراف الدولية، ومنتهكة كل مواثيق المنظمات الإقليمية والقارية والأمية، أمام مرأى ومسمع مجلس الأمن الدولي الذي فشل في إصدار أي قرار إدانة ضد إثيوبيا لغزوها الصومال، بالرغم من عقده جلسة طارئة في 26 ديسمبر 2006، ويرجع ذلك إلى وجود غطاء أمريكي للغزو الأثيوبي.

والجدير باللحظة أن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة في الصومال، فرنسو فال، قدم في الجلسة 5614 لمجلس الأمن المنعقدة في 26 ديسمبر 2006 ، تقريراً مفصلاً عن الصومال كشف فيه عن قرار إثيوبيا بغزو الصومال. فورد في تقرير فرنسو فال حرفياً: " اصدر رئيس وزراء إثيوبيا، ملس زيناوي، في 24 ديسمبر 2006 بياناً أعلن فيه " ان بلده اتخذ تدبير الدفاع عن النفس، وبدأ هجوماً مصادراً على العناصر المتطرفة العدوانية من اتحاد المحاكم الإسلامية والجماعات الإرهابية الأجنبية "[127] ورغم ذلك لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء ضد إثيوبيا، وكأن الأمر لا يعنيه وهو المكلف من قبل الأمم المتحدة بحماية الأمن والسلام الدوليين. وان مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، جندي فريزر، من طرفها حثت إثيوبيا في التدخل العسكري في الصومال وناشدت المجتمع الدولي ان لا يدين ذلك الغزو تبعاً لما ورد في تقرير داخلي رفع الى الرئيس السابق لدائرة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، جان - ماري غوهينو، في 26 يونيو 2006. وورد في ذلك التقرير وبالحرف الواحد على لسان جندي فريزر " إذا دخلت إثيوبيا - عسكرياً - في الصومال فقد يكون من الخطأ ان يدينها المجتمع الدولي ". [128]

8 - على اثر اجتياحها للصومال في 24 ديسمبر 2006، ارتكبت القوات الأثيوبية جرائم بشعة ضد الصوماليين تسبب في مقتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف في عقر بلدتهم، ودمرت العماران في مقيشو وغيرها من المدن الصومالية. ولم تقف المقاومة الصومالية مكتوفة الأيدي في وجه قوات الاحتلال الأثيوبي، بل سددت إليها ضربات عسكرية وفدائية موجعة عبر مواجهات عسكرية مباشرة، ومن خلال رصد الكمان وحرب الشوارع، وقصف ثكناتها ومعسكراتها، مكبدة إياها خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات، هذا مما حطم روحها المعنوية، ولم تعد تتحمل جحيم المقاومة الصومالية، فأجبرت على الانكفاء في معسكرات

حصينة، قبل التراجع والخروج من الصومال في 15 يناير 2009، وذلك بعد عامين من حرب استنزاف بلا انقطاع شنتها وبلا هوادة المقاومة الصومالية ضد القوات الأثيوبية الغازية.

9 - عندما اجتاحت القوات الأثيوبية الصومال في 24 ديسمبر 2006، واستولت على مديشتو، فإنها أتت حاملة على أكتافها حكومة الرئيس عبد الله يوسف التي كانت قابعة في مدينة بيدوا، أي حوالي 250 كلم غرب العاصمة، هذا مما جردها من أي مصداقية في نظر سكان مديشتو خاصة والشعب الصومالي عامه، ولذا فمن المنطقي أن يتزامن انهيار حكومة عبد الله يوسف مع جلاء القوات الأثيوبية من الصومال.

10 - صحيح ان الحكومة الأثيوبية أجبرت على إجلاء قواتها الغازية من الصومال في يناير 2009، ولكنها لم تكف عن انتهاكاتها العسكرية المستمرة للأراضي الصومالية . فكتب "فريق رصد الصومال وارتريا " في تقريره الى مجلس الأمن: "دخلت قوات الدفاع الوطنية الأثيوبية - في غضون عام 2009 - الأراضي الصومالية بصورة روتينية، ولا سيما في إقليم هيران وملقدو، وأقامت هناك قواعد مؤقتة...وشاركت في عمليات عسكرية مع أهل السنة والجماعة ضد الشباب." [129]